تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي
تشخيص الواقع وتحديات المستقبل

د. بودلال علي[1]

ملخص:

تتناول هذه الورقة موضوع واقع تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي والتحديات التي تواجهه واليات التصدي لها وكيفية تفعيلها، وأسباب تعثره رغم الإمكانات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها هذه الدول والمقومات الاقتصادية المشتركة في ظل الاهتمام المتزايد بالتكتلات على الصعيد العالمي، تم استعراض مسيرة الاتحاد في الوهلة الأولى ثم التعرض إلى عنصر التكامل الاقتصادي المغاربي كضرورة ملحة بعد ذلك تسليط الضوء على برامج العمل وأولويات الاتحاد، في الأخير تطرقنا لأهم معوقات هذا التكامل وفي هذا الصدد يكون تنسيق جهود دول اتحاد المغرب العربي في مجال التكتل أكثر من ضرورة لعدة اعتبارات أهمها تقارب ظروف ومعطيات دول الاتحاد وهذا ليس بالشيء البعيد في ظل وجود عقول عربية خلاقة وموارد هائلة، تبقى الإستراتيجية المثلى والاستغلال الأفضل لهذا التكتل الإقليمي هي غاية هذه الدول.

الكلمات الدالة: بلدان اتحاد المغرب العربي، التكامل الاقتصادي، تجربة التكتل، الآفاق والتحديات.

Résumé:

Ce papier traite le sujet de l'expérience du Maghreb l'intégration économique et les défis que cela fait face et des mécanismes pour leur adresser(aborder) et comment les mettre dans l'effet et les raisons d'interrompre malgré des énormes ressources humaines et matérielles(substantielles), qui aimé(qui joui de) par ce joint(articulation) d'États l'infrastructure économique à la lumière des blocs d'intérêt croissants au niveau global(mondial), a été l'examen(la revue) de la marche de l'Union(du Syndicat) en premier lieu et ensuite être soumis au Maghreb l'intégration économique en urgence, pour éclairer les programmes de travail et les priorités de l'Union(du Syndicat), le dernier a mentionné les obstacles les plus importants pour l'intégration et est à cet égard la coordination des efforts des Etats l'Union(le Syndicat) de pays du Maghreb arabes dans la zone.

Mots clés: Union maghrébine, Intégration économique, expérience de l'intégration, horizons et défis

[1]- أستاذ محاضر 'أ' ، جامعة تلمسان.

مقدمة

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكيتين، وأفريقيا.

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية لم تقتصر فقط على دول العالم المتقدم بل شملت الدول المتخلفة والنامية على حد سواء، ففي القارة الإفريقية شهدت عدة اتفاقات وعمليات التكامل ولكن رغم كثرتها لم تر طريقها إلى التطبيق فكلها لم تتجاوز المرحلة الأولى للتكامل ولم تتعد كونها محاولات لا غير وأهم هذه التكتلات الوحدة لاقتصادية الإفريقية الغربية، الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى وكذا اتحاد المغرب العربي وربما الاتفاقية الوحيدة التي حققت قدرا ضئيلا من الإنجاز هي منطقة التبادل التفضيلي.

وتستعرض هذه الورقة موضوع التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي من جانبين. أولا، الجانب النظري وذلك من خلال استعراض مراحل التكامل الاقتصادي، وثانيا من خلال التطرق إلى ما تم تحقيقه فعليا من تكامل اقتصادي على مستوى المغرب العربي وأهم الصعوبات والتحديات التي تواجهه..

ومن خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهري التالي:

كيف يمكن أن يساهم توافق الرؤى في تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي؟

يجرنا هذا السؤال الرئيسي إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الآثار المحتملة للتكامل الاقتصادي على الاقتصاديات المغاربية ؟

2- ما هي الخطوات العملية والتقنية لإقامة تكامل اقتصادي مغاربية؟

- فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها فيما يلي:

1. يشكل التكامل الاقتصادي المغاربي مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى.
2. تتماثل الأنظمة المغاربية إلى حد بعيد، بحكم تركيبتها وتطورها في نفس الظروف التاريخية والاقتصادية.

- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه لما يشكله من زيادة كبيرة في اقتصاديات اتحاد المغرب العربي،إضافةً إلى أهميته في تشخيص مقومات ومعوقات قيام الاتحاد المغاربي ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

-أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1- تناول أسس التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي والعوامل والأدوات المساهمة في تفعيله.

2- إبراز وقع التنسيق الضريبي على الاقتصاديات المغاربية، وذلك بالتطرق إلى مختلف الآثار الناتجة عنه.

- منهج البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، ونظراً لطبيعة البحث، استخدامنا منهجا وصفيا تحليليا، حيث استعرضنا عناصر ومراحل التكامل الإقليمي وواقع التكامل الاقتصادي لبلدان المغرب العربي وتكلفة عدم تجسيده، بالإضافة إلى استعراض التحديات التي يمكن أن يواجهها تكامل بلدان اتحاد المغرب العربي والتي إن لم يتم معالجتها بصورة فعالة تعرض مثل هذا التكامل إلى التصدع.

أولاً - ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي[1]:

يعتبر التكامل الإقليمي بين الدول النامية جانباً- من جوانب عديدة - يدخل في إستراتيجية التنمية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة- في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية قطرية فردية. ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكامل شرعيتها ومبرراتها حتى غدت توجها عالميا لا يخص الدول النامية بقدر ما يخص الدول المتقدمة ولم يكن التكامل الاقتصادي مفهوما سهل التحديد فقد اختلف الاقتصاديون على تحديد مفهوم متفق عليه بخصوصه، ودون أن ندخل في جدلية تحديد مفهومه نأخذ أحد تلك التعاريف، والذي يرى أن مصطلح التكامل يعني "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحداً "وينطوي هذا التعريف على ستة أبعاد يمكن تلخيصها فيما يلي:

البعد الأول: يتعلق بطبيعة المفردات التي يجري التكامل بينها

البعد الثاني: ينصب على نوع النشاط الذي يجري التكامل بشأنه من بين أوجه نشاط هذه المفردات

[1] - د. برهان غليوم، **حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية**، ورقة قدمت إلى ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

البعد الثالث: يرتبط بما سبق وهو إمكانية تعدد صيغ التكامل مع اختلاف المفردات ونشاطاتها

البعد الرابع: أن هذا التوجه يتخذ صفة الديمومة، وهو ما يميزه عن ترتيبات مؤقتة تنتهي في أجل محدود.

البعد الخامس: هو أن التكامل يتحقق بتراضي الأطراف المعنية، وبالتالي فهولا يشمل حالات الضم بالقوة.

البعد السادس: هو أنه لابد من شعور المفردات بجدوى التكامل في تحقيق غاياتها بشكل أفضل من ذلك الذي توفره الأسس البديلة لتنظيم العلاقات فيما بينها.

ولعل كل ما سبق يقودنا إلى القول إن التكامل الاقتصادي هو عملية سياسية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها-محليا إقليميا-وبلوغ درجة من الاندماج فيما بينها تصل في صورتها المثلي إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى أهداف اقتصادية معينة

إن التكامل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها. وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة-ليست بالضرورة كلها اقتصادية-بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية. ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في:[1]

[1]- http//www.maghrebarabe.org/ar/marrakech.cfh.

1- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

3- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

4- كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

5- رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنةنظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

6- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصا إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة-اتحاد جمركي على الأقل-حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية

محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

انطلاقاً من هذا التعريف سنحاول الولوج في هذه الورقة إلى موضوع التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي، من خلال نظرة تحليلية نقدية لواقع التكتل في هذه البلدان، للوقوف على أهم الاستراتيجيات العربية المتبعة في المجال–إن وجدت– وماذا حققت للمجتمعات العربية للوقوف على أهم معوقات تكتل المغرب العربي آملين في الأخير الوصول لبعض الحلول للنهوض بتكامل الاقتصادي للمغرب العربي من خلال معرفة مدى إمكانية تنسيق الاستراتيجيات والجهود في هذا المجال بين مختلف بلدان المغرب العربي.

ثانياً– مشروع اتحاد المغرب العربي:

ينبعث مشروع البناء المغاربي في أعقاب لقاء جربة الثاني ولقاء طرابلس وغداة المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية بالجزائر، بعد أن جمده فتور العلاقات المغاربية واكتنفه اليأس جيلا كاملا، التقى رؤساء الدول المغاربية في جلسة خاصة بالجزائر قرروا فيها فتح الملف من جديد واستئناف المسعى وأنشئوا لذلك جهازا ضربوا لانعقاده موعدا مضبوطا ورزنامة موقوتة.

ما يذكر التاريخ أن رؤساء الدول المغاربية نظمت بينهم جلسة مشتركة وهي المحاولة الوحيدة عام 1956 بين ملك المغرب والرئيس التونسي وحدهما بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقل زعماء المقاومة الجزائرية.

فاجتماع الجزائر يوم الجمعة 10 جوان 1988 هو حينئذ مبادرة لا سابقة لها في عهد لاستقلال وهي جديرة من أجل ذلك بالاستبشار إلى تجديد الأمل.

نعم إن القرار الصادر عن هذا اللقاء والمعلن عن التمسك بهدف الوحدة والقاضي بإنشاء جهاز خاص مكلف من جانب الرؤساء أنفسهم بتقديم الاقتراحات

وإنشاء الدراسات، ظاهرة ثانية للجدية ومدعاة أخرى للاستثمار تؤكد التوجه الجديد الذي استهلته قرارات استئناف العلاقات المعطلة بين دول الجهة أو تحرير المبادلات التجارية.

هذه كلها مساعي طيبة وخطوات إيجابية يترتب عنها أمران:

أولهما: انقشاع الغيوم المتلبدة ولومن حين لآخر. حيث ظلت تشغلنا جميعا بالخلافات المفتعلة، وتعظم في أعيننا هموم الحاضر فتعرفنا عن أفاق المستقبل وتفسد عندنا ميزان الأولويات وتحجب ما بأيدينا مجتمعة من إمكانيات موضوعية واسعة للانتصار على مشاكلنا المتشابهة ولانتهاج سبيلنا بين الأمم[1].

ثانيهما: هو إدراكنا المشترك لما يرتهن المستقبل جهتنا عن خطر الإمعان في تهميش منزلتنا الدولية وتعميق مكبلات التبعية المعرقلة لجهودنا الإنمائية في جهة من العالم تتمكن فيها من حولنا وبين أجوارنا روابط التوحد وأسباب الازدهار والقوة، ونظل فيها ممعنين في مسالك الانعزال والتوهين متشبثين بالخصوصيات المفرقة.

وليس من الصراحة مفر. ولا من الإقرار بالحق بد، والصراحة تملي الإقرار بأن تجربة البناء ألمغاربي المشترك على امتداد ربع قرن هي محاولة فاشلة. ومن أوكد الواجبات في مستهل هذا الباب أن نفحص هذه التجربة.

[1] – مصطفى الفيلاني، **المغرب العربي نداء المستقبل**، دار سراس للنشر، 1988.

1.2- التكامل الاقتصادي المغاربي ضرورة ملحة[1]

إن استقرار الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، والتمعن في تطوير اقتصاديات المعرفة، وتطور التقانة الحديثة وتأثيرات العولمة، ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي، والمنافسة غير العادلة تبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة:

- في غياب الاندماج ألمغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر ب2%، بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، وكذلك عجز في مواطن الشغل يقدر بـ:20000 ألف فرصة عمل سنويا.
- إن نسق العولمة المتسارع زاد من سقوف المطالب الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الاجتماعية، وخلق أنماط استهلاكية جديدة الأمر الذي يملى على الحكومات ترشيده وتلبية الممكن منه، ولن يتم ذلك إلا بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو في الزيادة السكانية، وتشير الدراسات إلى أنه لو حققت الدول المغاربية معدلات نمو سنويا تتراوح مابين 4% و5%، فإنها ستحتاج إلى أكثر من عشرين عاما لتحقيق مستوى دخل فردي يقترب من مستوى دخل مواطني الدول المتقدمة.
- إن اقتصاديات دول المغرب العربي، هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي

[1] – محمد الشكري، **التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية 08/07/نوفمبر 2007، قطر، ص ص 10-10.

ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية، وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري.

- إن مؤشرات النشاط الاقتصادي الحالي كلها تشير بوضوح إلى تجدر التبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة، وبالتالي فإن الفكاك من هذه التبعية لا يمكن أن يكون إلا بترتيبات إقليمية
- إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى منظمة التجارة العالمية (تونس المغرب، موريتانيا) وتواجد دولا أخرى بصفة مراقب استعدادا للانضمام (الجزائر وليبيا)، يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى، وإقامة صناعات منافسة، وتطوير أساليب استخدام التقانة، وزيادة معدلات الإنتاجية
- إن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوربي، ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انطلقت من برشلونة عام 1990م، ومبادرة ايزنشتات (مساعد وزير الخزانة الأمريكي)عام1997م، لدول المغرب والتي تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية تنطبق والوصفات الجاهزة لصندوق النقدي الدولي من تطوير القطاع الخاص، والإصلاحات الهيكلية والتنافسية، وحرية الأسواق، وأخرها كانت دعوة الرئيس الفرنسي نيكول ساركوزي، بشأن إقامة إتحاد متوسطي، كل هذه المبادرات الداعية إلى إقامة الشراكات الإقليمية والدولية تفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص.
- رغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من80 مليون نسمة (توقع مائة مليون نسمة، عام 2010م)، فان المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4% من مجمل المبادلات مع الخارج، والمقدر بحوالي 137 مليار دولار، في

حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي إلى 60%، ودول جنوب شرق أسيا إلى 22%، ودول أمريكا الجنوبية 15%.

- إن انضمام دول جديدة للاتحاد الأوربي، له تأثيراته البينة على اقتصاديات دول المغرب العربي سواء فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول المغاربية، أو على حجم العمالة المغاربية بأوروبا، وتحويلاتها المالية، ذات التأثير المباشر على إيرادات موازنات بعض الدول المغاربية.
- تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1.5% من الإنتاج الزراعي العالمي، وفي ظل ارتهان هذا الإنتاج لتقلبات مواسم الأمطار، وتختلف التقنيات الزراعية المستخدمة، وزيادة معدلات النمو السكاني، فإن الأمر يستوجب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.
- تواجه الاقتصاديات المغاربية مشكلة تنامي معدلات الهجرة التي تستنزف الطاقات الشابة المدربة والمؤهلة والقادرة على العمل والإنتاج، والتي كلفت المجتمعات المغاربية ثمنا باهضاً لإعدادها.
- تعاني بلدان المغرب العربي من تدني معدلات الإنتاجية مقارنة بدول أخرى صاعدة، ويرجع ذلك إلى تخلف أساليب التقنية المستخدمة، وعدم ربط التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل، وعدم ربط الأجور والحوافز بالإنتاجية، وإلى قوانين وبيئة الإعمال المتخلفة المحيدة لنواحي القصور الاجتماعي على حساب الإنتاجية.
- لقد تحققت في الفترة الأخيرة فوائض مالية كبيرة من صادرات النفط والغاز، وزيادة لا بأس بها في مدا خيل السياحة والصادرات وتحويلات العاملين في الخارج، وقد تحقق ذلك نتيجة لظروف دولية مواتية، وتزامنها مع تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، لكن أمر الحفاظ

على هذه الفوائض وتنميتها وحسن توجيهها لخلق التنمية الحقيقية يبقى مرهونا بتغير الظروف الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية، فإيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج تتأثران مباشرة بأي أحداث أمنية تهز العالم وما أكثرها، وحجم الصادرات من النفط والغاز وأسعارها مرتبطة بأسواق دولية، تأثيراتنا فيها لا تذكر وأما الصادرات الأخرى فإن حجمها وأسعارها تتحدد طبقا لمعايير الجودة، والتكلفة والقدرات التسويقية.

- تتعرض المدخرات المغاربية بالخارج لعوامل التضخم النقدي، وهزات أسعار الصرف وتعرضها للارتهان السياسي بفرض قيود على حركتها، ومراقبتها واحتمالية تجميدها، ولعله من المفيد التذكير بتجميد الأرصدة الليبية، واعتراض مجلس العموم البريطاني على زيادة حصة الحكومة الكويتية في ملكية شركة البترول البريطانية عام 1986م وليس ببعيد ما حدث في صفقة موانى دبي بالسوق الأمريكية، رغم تطبيق أسس الشفافية والوضوح.

2.2- مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي [1]

تملك الدول المغاربية من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية، وبما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها، وبالتالي خلق فرص العمل الشريف لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في

[1] – محمد الشكري، **التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المصدر السابق، ص ص 10-10.

أقرب الآجال، فبالإضافة إلى وحدة اللغة، والدين والإرث الثقافي والحضاري الذي يشكل الوجدان المشترك لهذه الأمة:

- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانية زراعية ورعوية لا بأس بها، وإمكانية سياحية هائلة، وتتملك موريتانيا الفوسفات والحديد، ناهيك عما تملكه الجزائر وليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من احتياطيات هائلة من النفط والغاز، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم، وتعتبر ثاني أكبر مصدر له، وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي.
- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز الـ 100 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى 120 مليون نسمة في عام 2015م، مما يشكل سوقاً استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية.
- إن المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا، يجب أن يستفاد منها في تنمية المنطقة، ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري بدلا من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها لأسواق أخرى، وتبذيرها على أنماط استهلاكية ترفية، لقد أضاع العرب بشكل عام إمكانيات الاستفادة الممكنة من الفورة النفطية الأولى في السبعينيات، ويؤمل أن يكونوا قد استخلصوا الدروس، للاستفادة من الفورة النفطية الثانية، واستخدامها لخلق التنمية المشروعة وفي هذا الصدد نشير إلى أن مركز التحليل الإستراتيجي الفرنسي، قد أودع أخيرا في توقعاته المستقبلية لأسعار النفط، بان البرميل سيكون مابين 50–s80 حتى2015م وما بين100–150 دولار، مابين 2015 وحتى 2030م.

- لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة استقرارا ملحوظا في أوضاع اقتصادياتها الكلية، أوضاع تضخم منخفضة، استقرار في أسعار صرف العملات، احتياطيات خارجية كافية، فوائض في موازين المدفوعات، وتوفر الأوضاع المستقرة نسبيا، الظروف الملائمة والوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

3.2- الأولويات وبرامج العمل:

لكي تحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي أهدافها هناك أولويات يجب اعتبارها، وبرنامج عمل يستلزم تبنيها، واعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني يكون كافيا لإنضاجها، على أن تنفذها مؤسسات كفئة يديرها مهنيون متخصصون يؤمنون بقضية التكامل والوحدة بين الشعوب المغرب العربي ومنها:

1.3.2-برامج اتحاد المغرب العربي[1]

- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية.

- الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية.

- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم في الآونة الأخيرة إنشاء آلية لفض النزاعات والاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية،

[1] - محمد الشكري، المصدر السابق، ص ص 10-10.

وتخفيف القيود غير الجمركية، كما يجري توحيد السياسات الجمركية في إطار إقامة مشروع إتحاد جمركي عربي بحلول عام 2020م.

– تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي، والإصلاح الضريبي والجمركي، وتحرير الحساب الرأسمالي.

– توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة، والاستفادة من الخبرة الدولية، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغاربية.

– الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية، وتدعيم الشحن الجوي، والإسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة.

– وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات، تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها، والانضمام لاتفاقيات التحكيم الدولية، واختيار قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

– تبني مواقف وسياسات موحدة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية.

– فصل السياسة عن الاقتصاد، والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الايدولوجيا، والمصالح الشعوبية الضيقة، وترسيخ ثقافة ايجابية لإدارة الخلافات، والأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي، وموارده وإمكانية وطموحات شعوبه واستشراف مستقبله.

2.3.2- برامج الدولة[1]

- العمل على تحسين بيئة الأعمال ومقاومة الفساد والمحسوبية والمحاباة وإصدار حزمة من القوانين التي تحارب هذه الظواهر والممارسات، وتدعم الشفافية، وقواعد الحكم المؤسساتي الرشيد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وأنظمة التقارير الدولية.

- تطوير وتحديث مراكز الجمارك، وتدريب العاملين بها، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، وتطوير أساليب التفتيش بها، ودمج المراكز الحدودية وتوحيد النماذج المستعملة،تفاديا لتكرار الإجراءات.

- الحد من الممارسات البيروقراطية في الجهاز الإداري.

- دعم شركات الإنشاءات الصغرى والمتوسطة، وتحفيزها للعمل في البلدان المغاربية الأخرى، نظرا لما توفره هذه البلدان من فرص هائلة في ميدان البناء والتشييد، وتطوير البني الأساسية، ولا يخفي تأثيرات ذلك على تدوير الأموال المغاربية داخل الاتحاد، وخلق فرص عمل وتطوير صناعة مواد البناء والتشييد، وحاليا تستغل الشركات الدولية هذه الفرص على حساب الشركات المغاربية.

- إيلاء التنمية البشرية الأهمية القصوى، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وحيازة المعرفة وتوطين جامعات ومعاهد تطبيقية دولية في المنطقة.

- التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه الدول المغاربية في ضمان سيادة القانون من خلال توفير حزمة القوانين والتشريعات، والتي تحدد بوضوح المراكز القانونية والمالية للمتعاملين الاقتصاديين، وضمان تنفيذ الأحكام بالسرعة والفعالية والحيادية التامة بما يرسخ ثقافة الإيفاء بالعقود والالتزامات.

[1] - د.محمد الشكري: المصدر السابق، ص ص 10-10.

– بناء إعلام حيوي وفعال يمكن من بناء الوعي ألمغاربي، ويدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح، ويروج لفرص الاستثمار المنتج داخل البلدان المغاربية.

3.3.2– دور المصارف ومؤسسات التمويل المغاربية [1]

– التنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية، لتجميع المدخرات المالية واستخدامها في مشروعات استثمارية منتجة ومتكاملة، وتطوير أنظمة الدفع لانجاز المبادلات التجارية بكل سهولة ويسر.

– ضمان حصول الشركات الصغرى والمتوسطة على الائتمانات المصرفية لتطوير أعمالها، وتبسيط الشروط الإدارية اللازمة لذلك، وتخفيض تكلفة الحصول على هذه الائتمانات.

– تطوير أسواق رأس المال المغاربية، بما يضمن تكاملها وتجمعيها للمدخرات وحسن توزيعها على الاستخدامات المثلى.

– التسريع باستكمال دفع رأس المال المصرف ألمغاربي، للاستثمار والتجارة الخارجية، ومباشرته لأعماله والبعد به عن العمل المصرفي التقليدي، بحيث يركز على العمل الاستثماري كإعادة دراسات الجدوى للمشروعات ويروج لها ويسوقها لمؤسسات مالية ومحلية وإقليمية بغرض المشاركة فيها وتمويلها.

– تطوير التعاون بين مؤسسات تشجيع الاستثمار المغاربية.

ثالثاً– بعض المؤشرات الاقتصادية المشتركة بين دول الاتحاد:

المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ في المواد ومنابع الرزق، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض

[1] - د.محمد الشكري: المصدر السابق، ص ص 10–10.

الغربي البحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الربط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب ومن الغرب إلى الشرق فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمق إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي ومجاوراتها لمشرف الغرب الأوروبي فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والمقارب الثقافي والنماذج الاجتماعية. فالمجموعة البشرية المغاربية أمة واحدة يبلغ عددها اليوم 120 مليون نسمة بحلول عام 2015 حيث سوف يقفز هذا العدد إلى 190 مليون نسمة سنة 2025 وتتوسع هذه المجموعة البشرية في رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستة ملايين من الكيلومترات المربعة (كم^2)، وهذه الأرقام لها وزنها الإستراتيجي بين الأمم وأوراق ضاغطة يمكن أن يلعبها المغرب العربي إن فهم ثقلها ودورها في زعزعة الأمن الاقتصادي الأوروبي وحتى الأمريكي إن لم نقل العالمي بدون مبالغة: فالآن كل الدول تريد إيجاد أسواق لتفادي كساد سلعها ولا تجد سوق متوسطية وما يميزها من المعايير في المستوى الثقافي ومستوى مهني واقتصادي أحسن من مثيله في الدول المتخلفة الأخرى هذا من جهة احتياجات الغرب لنا ولكن إذا نظرنا من الجهة الأخرى أي احتياجاتنا نحن للغرب واحتياجاتنا الخاصة كما ونوعا ومع تزايد السكان مما ينتج عن ذلك من ارتفاع كلفة إشباع هذه الحاجيات وفي مقدمتها الغذاء فحاجتنا له يمكن تغطيتها بدون اللجوء إلى الغرب فكما وضح في تقرير أن الطلب الإجمالي في سنة 2014 يقتضي تحقيق 80% من الكفاية الغذائية ونحن لم تتجاوز 50% حاليا وهذا ما يشكل تهديدا خطيرا جدا وهذا يقودنا إلى استصلاح ملايين الهكتارات الجديدة لتوسيع الرقعة الزراعية التي أصبحت سلاح فتاك تفوق خطورته خطورة السلاح النووي بدليل أن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت مؤتمر في غاية السرية في

واشنطن لمعالجة قضية الغذاء ودوره في القرن الواحد والعشرون ودوره كسلاح استراتيجي [1].

أضف إلى ذلك تكوين عشرات الآلاف من المعلمين والأساتذة وهذا ما يعكس ضرورة رفع حصة التعليم من الإنفاق العمومي في المغرب العربي حيث يبلغ الآن في المتوسط 12 % إلى 80 % من الناتج الداخلي الإجمالي[2].

أما الشغل فيواجه تحدي جد صعب حيث يرتفع حجم القوى العاملة ليصل إلى 50 مليون ويبلغ الطلب الإضافي نحو2 مليون سنوياً ، مع العلم أن تكاليف توفير منصب شغل واحد تقتضي 3 آلاف دولار في القطاع الزراعي و30 ألف في القطاع الصناعي أو الخدماتي فكم يتطلب توفير الأموال لتغطية الطلب الجديد. أضف إلى ذلك حجم الاستثمارات الواجب تمويلها لإشباع الحاجيات السكانية والمرافق الملحقة.

بيد أن كل هذه المتطلبات يقابلها عجز واضح في الدخل الإجمالي لدول المغرب العربي لان تجاوز 103 مليار دولار $ معدل الفرد الواحد 1750 مع فروق شاسعة من واحد إلى عشرين وحدة [3]

- موريتانيا 320 $.
- ليبيا 8600 $.
- المغرب 800 $.
- الجزائر 1900 $.
- تونس 1800 $.

لقد استقر اليقين لدى النخب المغاربية سياسية كانت أو جامعية فكرية وهذه الأخيرة الأكثر إصرارا على بلوغ هذه الأهداف في الأفق القريب والمتوسط

---

[1] – هانس –بيترمانرتين وهارولد شومان: "**فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية** " ترجمة عدنان عباس علي سلسلة عالم المعرفة الكويت 1998 ص 120.

[2] – **إحصائيات صندوق النقد الدولي:**" التقرير السنوي للتنمية لعام 1990.

[3] – **إحصائيات صندوق النقد الدولي** المرجع السابق.

أيسر كلفة وأضمن إدراكا وأخص أزماناً بإتباع سبيل التضامن المغاربي والارتفاع فوق الخصوصيات القطرية وأن تجمع الإمكانيات والموارد المتاحة في الأفق الجهوي العريض أضمن السبل لمجابهة التحديات الكبرى وهي تحديات مشابهة – في المضمون –كالغذاء والصحة والتعليم والسكن والشغل المنافسة غير المتوازنة بينها وبين الخارج الذي أصبح متكتلا في شكل كتل سياسية واقتصادية وحتى عسكرية.

والتجربة المغاربية ورغم ما يميزها من غياب أهداف رسمية، بل اقتصرت على التصريحات غير الرسمية لبعض القادة المغاربة بدون إعطاء آليات والجدول الزمني لتنفيذها حيث يمكن استخلاصها كما يلي:

- تحقيق تعاون اقتصادي.
- تحقيق تنمية اقتصادية.
- وحدة اقتصادية.
- اندماج اقتصادي.
- سوق مشتركة.

1.3– مراحل التجربة:

يمكن حصر مراحل التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي خلال مراحل من الزمن تقريبا من 1964 إلى 1987 في 3 صيغ للتعاون الاقتصادي شكلت مراحل هذا الأخير.

– صيغة التعاون القطاعي: 64–67: أي التنسيق بين القطاعات وكانت البداية بين قطاع التجارة والصناعة كمرحلة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

– صيغة التعاون الكلي الشامل 68–75: وجاءت بعد الصيغة الأولى التي تعد التنسيق بين القطاعات جاءت هذه المرحلة ليتم التعاون بشكل كلي

شامل في نطاق اتفاق عملي للتعاون الجهوي وتم تشكيل لجنة استشارية لدراسة آفاق التعاون في نطاق حل إجمالي.

– صيغة إنشاء المشاريع داخل القطاعات: وتشمل كل القطاعات حيث تم الإعلان عن مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة سنة 1978 في الجزائر حيث دعا هذا المشروع إلى دراسة مطولة استمرت 76–81 لتقدير الطلب الإجمالي المغاربي اعتمادا على الجداول الإحصائية الوطنية بالقياس إلى كل صنف من أصناف السلع المرسمة بما يعرف باسم جدول بر وكسل ونتج عن هذه الدراسة اكتشاف 20 نوع من السلع الكبرى التي تستوردها الأقطار المغاربية بصورة منتظمة وكان من الممكن إنتاجها محليا من طرف شركات مغاربية مشتركة.

والجدير بالذكر أن القطاعات التي أولتها الحكومات المغاربية عنايتها للتعاون الاقتصادي تركزت بصورة خاصة على المبادلات التجارية وعلى الصناعة وشملت بعناية مخصصة، ميادين التمويل والتأمين والقوى العاملة والحسابات الوطنية والإحصاءات. بالإضافة إلى الضعف والإهمال الشبه كامل للقطاع الزراعي الذي انخفض في تربية المواشي والحلفاء أما في مجال التنمية فلقد اكتفى المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي في إحدى الدورات إلى الدعوة للتنسيق بين المخططات الوطنية ولكن شيئا من ذلك لم يحصل.

هذا فيما يخص جانب المضمون للتعاون، أما من جانب الطريقة المتوخاة لإنشاء هذا التعاون فلقد ترددت الحكومات في الاختيار بين ثلاث طرق هي[1].

[1] – مصطفى الفيلالي، مرجع سابق ص 98.

أ- **طريقة دنيا مرحلية النسق:** تقوم هذه الطريقة على أهداف سنوية تجرى بشأنها مفاوضات قطاعية تعمل في ميدان التجارة المغاربية، مثلا: ضبط مجالات التحرير التفاضلي وجداول المنتوجات المرشحة للاستفادة من هذا التحرير.

ب- **طريقة كلية جامعة:** تقوم على اقتحام التعاون الاقتصادي في عامة ميادينه بإبرام اتفاقية مغاربية للتعاون تحدث الوحدة من الاقتصاديات الوطنية وتحدد معالم السياسات الاقتصادية والجبائية والمالية والزراعية الواجبة في هذه الوحدة وتضبط رزنامة مؤقتة لرفع الحواجز الجمركية على الصعيد المغاربي ولتوحيد النظام الجمركي من الخارج، كما تقضي هذه الطريقة إنشاء جهاز مغاربي للتعاون يملك حق اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ.

ج- **طريقة الوسطية:** جاءت هذه الطريقة على خط الاعتدال تتبع التنقيص الخطي من الأداءات الجمركية الوسطى، ومن التقسيط في باب التحرير المرحلي للتجارة بين الأقطار المغاربية، وتقضي بإقامة جداول سنوية لأنواع الصناعات التي لا يحق لأي بلد أن يقيمها بأرضه دون موافقة الآخرين، فإذا حصلت هذه الموافقة تمنح هذه الصناعة الطابع المغاربي الذي يخوله حرية الترويج وأوصت الطريقة الوسطى أيضا بإنشاء بنك للاندماج الاقتصادي يقوم بتمويل من جانب جهاز التعاون، ضف إلى ذلك تنسيق السياسات التجارية تجاه الخارج خصوصا مع المجموعة الأوربية للسوق المشتركة.

2.3 – أسباب الفشل:[1]

لا يمكن بمكان فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي ولا يمكن قيام أحدهما على أنقاض الآخر فهما وجهين لعملة واحدة ولكن الملاحظ في اتحاد المغرب العربي أنه خارج عن فعاليات هذا التعاون ولكن ليس محايداً ضف إلى ذلك أنه لا يجرأ أن يعطى شرعية القرارات الأساسية الصادرة عن رؤساء الدول ولا حتى ضبط أهدافه السياسية ومراميه الحضارية البعيدة بل لم تصدر أية بادرة عن الملوك والرؤساء بخصوص المستقبل المغاربي حيث بقيت الصلاحيات والمبادرات والممارسات والتنظيم محصورة فقط في مستوى الوزارات وبالتحديد وزراء الاقتصاد، هذا ما لوحظ في البداية ولكن الإضافة إلى هذا التهميش أو غياب القرار السياسي في دعم وإعطاء شرعية للقرارات الاقتصادية لم يتوقف عند هذا الحد السلبي بل امتد إلى المعارضة الارتجالية الصريحة وأي مشكل بسيط يطرأ بين أعضاء المجلس فأول خطوة يضغط بها طرف على الآخر ورقة الاتحاد، وهذا الخلط في استعمال الضغط وحتى اتجاهها فمن المفروض أن هذه الورقة تستعمل للضغط الخارجي وليس الداخلي فبدل أن نضغط بها على الغير أصبحنا نضغط بها على بعضنا البعض.

فانتقال القرار السياسي من التهميش إلى المعارضة الصريحة للقرارات الاقتصادية يشكل تهديدا مستقبليا، فكما نعلم أن المستقبل hالمغاربي عموما والعربي خصوصا في الألفية القادمة قضية سياسية – اقتصادية بدرجة أولى وهو اختيار حضاري على سند التواصل مع الميراث الثقافي المشترك

إذن فالتعاون متوقف على القرار السياسي أكثر منه القرار الاقتصادي فإذا نظرنا للجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فكل شيء متوفر ينتظر التنفيذ وهذا الأخير متوقف على قرار سياسي بدرجة أولى والذي يعتبر هو الآخر

[1] – http//www.maghrebarabe.org/ar/declaration.cfm

صعب نظرا لغموض التصور السياسي المشترك عند الساسة المغاربة وحتى الآن وسواء في أي قطر من أقطار المغرب العربي لم يناد أحد من الأحزاب سواء المعارضة أو أحزاب المساندة للسلطة بتبني فكرة الوحدة المغاربية أو العربية بل اقتصر تدخلهم عند الأزمات أو المناوشات أو اضطراب العلاقات فيما بين دول المغرب العربي.

ففي حين نرى رأي المعارضة السياسية في أوربا أو أمريكا تتكلم عن انتخابات أوربية (البرلمان الأوربي) ولديها برامج دولية في حين تقتصر نظرة أحزابنا المغاربية على مشاكل لا أقول وطنية (اقتصادية، اجتماعية سياسية،...) بل تقنية جهوية، وهذا ما ينطبق كذلك على الهيئات المغاربية (للاتحاد المغرب العربي) فاهتماماتهم (المحلية التقنية الجهوية) انتقلوا بها إلى هيئات الاتحاد حيث ظلت تتخبط في مشاكل فنية طغت على الاتحاد طيلة 04 عشريات وتفاقمت هذه المشاكل وزيادة قدرتها المعطلة راجع بدرجة أولى إلى افتقاد الإرادة السياسية الكفيلة بحل مثل هذه المشاكل أو يتجاوزها، وتعاظم شأن تلك المعضلات الصغيرة التي كانت تسمى أصل رأس المال المغاربي ونسبة القيمة المضافة واكتسبت قدرة تعويضية دعت إلى رد الاعتبار لمشروع اتفاقية التعاون المغاربي للتنمية مرتين متعاقبتين بالرباط في 1970 والجزائر 1975 فاحتلت القضايا الفنية محل الصدارة في اهتماماتنا وهمومنا المغربية، ولأن المشروع ألمغاربي كان في الواقع السياسي مشروعا يتيما، فلولا هذا اليتم ما كان يضيع الأمل الجماعي لـ 70 مليون من أمة المغرب العربي بسبب افتقاد الاتفاق بين ثلة من الفنيين حول نسبة رأس المال المغاربي المستثمر في مصنع لسدادات القوارير.

أضف إلى ذلك ضعف في اتخاذ قرارات دافعة لتقوية الاتحاد وتوسيعه فمؤخرا رفضت عضوية مصر للاتحاد لحد الآن بجهل السبب ولكن الاحتمال

الأكيد هو سبب سياسي أكثر منه اقتصادي، ولم يتوقف الإجراء عند هذا الحد بل وصل حتى إلى توقيف وارد السلع من مصر باتخاذ دول المغرب العربي كذلك الأسباب بجهلها المصريون ونحن أيضا[1].

3.3- الخلط بين الأهداف والوسائل:

فرغم أن تصريحات وزراء الاقتصاد المغاربة كانت ترمي إلى إنشاء قنوات التعاون في قطاعات محدودة (الصناعة والتجارة بالأخص). فإن كل هذه القرارات تتعلق بالوسائل الممكن تسخيرها بعد الدرس والتحميص لبلوغ أهداف سكتت عن ذكرها أجهزة التعاون ألمغاربي.

ومن المعروف بالضرورة الرابط الوثيق الموجود بين الوسائل والأهداف وما يقوم بينهما من أوامر التبعية. إذ الوسائل تابعة للأهداف في حجمها وتنوعها وفي مداها الزمني ولكن رغم هذا فقد وقع تنزيل هذه الوسائل منزلة الأهداف فأقيمت بمقام الأهداف المغاربية المشتركة مشاريع قطاعية هي وسائل لتحقيق أهداف المغرب العربي بدرجة أولى وحصرت الأهداف في مشاريع قطاعية محدودة مثل إنشاء خط حديدي أو الخفض من الحواجز الجمركية أو تنسيق المشاركات المغاربية في المعارض الدولية: وحتى لو فرضنا أن كل هذا تحقق بالإضافة إلى إنشاء شركة طيران مغاربية وحتى تنسيق الخطط الإنمائية فهل هذا يخرج عن نطاق الوسائل ؟ فإلى متى يبقى السكوت عن الأهداف هو القاعدة.

ولا يمكن إنكار بعض الوثائق والتصريحات في أعقاب الاجتماعات المغاربية التي تحدثت عن وحدة اقتصادية واندماج اقتصادي وعن سوق مشتركة.فهل تكفي هذه الأغراض لأن تكون أهدافا على المدى البعيد لبناء المستقبل المشترك لمجموعة بشرية موصوفة وإذا قبلنا مبدئيا بصحة هذه الأهداف وصلاحيتها لفترة معينة ويجب التوسع فيها من ناحية العدد، فتبقى

[1] – مصطفى الفيلالي، مرجع سابق ص 67.

أهداف مقصورة على الميدان الاقتصادي وعلى قطاعات محدودة من الاقتصاد وتبقى خارجة عن هذا المجال ميادين أساسية هي المفضلة عادة كمرجع لرسم الأهداف المستقبلية كالاختيارات السياسية ودور القرارات والاختيارات الكبرى من جانب السلطة السياسية العليا ونحن لا نرى في جداول الأهداف والوسائل المقترحة من لقاءات وزراء الاقتصاد المغاربة لقرار سياسي أو الاختيار من جنس سياسيي بناء المستقبل ألمغاربي.

فالآن أصبح من الضروري أكثر من ذي قبل أن تتوحد مخططاتنا الإنمائية المغاربية وسياساتنا التجارية وتوحيد توجهاتنا الخارجية والتحالفات الكبرى خصوصا والآن طرحت فكرة الأورو–متوسطية فليس في صالحنا ونحن على انفراد فبدل هذه الفكرة كان من الأجدر بنا لو كنا في كتلة واحدة كان أحسن (أورو مغاربية) حتى يتسنى لنا مواجهة الضغط الأوروبي سواء كان سياسيا أم اقتصاديا ومنعه من استغلال كل طرف على حدى ونصبح نتنافس فيما بيننا لتحقيق مصلحته بدل مصلحتنا ويوتر الأجواء بيننا.

4.3 – الواقعية المعوقة:

إن ضعف وقصر نظرة المسؤولين المغاربة للبناء المغاربي الشامل يتمثل بالضرورة في البناء القطري وصيغة من صيغته البديلة وسبيل أفضل لبلوغ أهداف العزة والازدهار والتقدم في أخطر الأزمان وبأنسب التكاليف فلكل واحد من أقطارنا وللإقليم بأسره بل ما فتئت الفردية والثنائية تسيطر على نظرتنا المستقبل المغاربي وتحملنا على اعتبار المشروع المغاربي مشروعا (آخر) خارجاً عن نطاق الأولويات الواجبة في مجالات البناء القطري بما لهذا البناء من مقاييس الخصوصية والتأكد والإلحاح وكان من المنتظر حكم هذه النظرية الأحادية الفردية أو هذه الواقعية الازدواجية أن تهميش قضية المغرب الكبرى

القياس إلى القضايا القطرية وأن تأخذ مرتبة ثالثة بعد فكرة الأورو متوسطية من منازل الاهتمام ومراتب الأولوية [1].

رابعاً- أجهزة التعاون المغاربي:

لقد اصطلحت الحكومات المغاربية من أول لقاء جمع بين ممثليها في تونس عام 1964 تم في طنجة بعد ذلك بأسابيع قليلة على أن تقيم للتعاون بينها جهازاً متميزاً من المؤسسات كان لها الدور الفعال في إنشاء معالم هذا التعاون حتى وإن لم يطول عمره وبالمقابل كانت لها دور المسؤولية في الفتور الذي لحق بذلك التعاون في بداية التسعينات وسوف نحاول أن نصف المؤسسات المغاربية في ذات تركيبها وفي خصائص نشاطها ومع إبراز بعض المعلومات التي حالت دون أن تواصل ذلك النشاط كانت سببا في الضعف المتواصل العلاقات المغاربية يتركب الجهاز تركيبا بسيطا من هيئة عليا للإشراف والتوجيه تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد ومن لجان قطاعية مختصة منوطة بمهام دراسة للمشاريع والبرامج وتقديم المقترحات إلى المجلس وقد اكتسب هذا الاختيار في تركيب جهة التعاون المغاربي طابعا تجريبيا ولم يصدر عن تصور مسبق ولا عن خطة مقدرة.

1.4- مجلس وزراء الاقتصاد[2]:

يتألف المجلس من وزراء الاقتصاد المغاربة أومن يتكافئون معهم في الصلاحيات مثل وزراء الصناعة والتخطيط ويشكل الهيئة العليا والسلطة المرجع على رأس جهاز التعاون وبتعيين بعدد من المسؤولين السامين والوزراء القطرية وبمكتب مختص في الشؤون المغاربية ينوب عن الوزراء ممثلون قارون يعملون بصفة مستمرة داخل اللجنة الاستشارية المغاربية القارة ويعقد المجلس اجتماعات

[1] - مصطفى الفيلالي، مرجع سابق ص 47.

[2] - مصطفى الفيلالي، المرجع نفسه ص 65.

دورية بكل واحد من العواصم ويتداول على رئاسته كل واحد من الوزراء للمدة الفاصلة بين دورتين.

يدعو مجلس وزراء الاقتصاد إلى انعقاد اجتماعات اللجنة الاستشارية المغاربية القارة ويضبط جدول أعمالها ويعهد إليها بالدراسات ويصادق على قانونها الداخلي وعلى موازناتها السنوية، وهو وحدة المسؤول عن مثال الدراسات والبرامج التي تفرغ اللجنة عن إعدادها.

والملاحظ في اجتماعات المجلس انعدام الضبط والتدقيق في الوقت المحدد للاجتماعات التي عقدت والتي كانت مختلفة في التوقيت وبدون جدول زمني مضبوط فمثلا:

- الدورة الأولى في 10 / 1964 بتونس.
- الدورة الثانية في 11 / 1964 بطنجة.
- الدورة الثالثة في 05 / 1965 بطرابلس.
- الدورة الرابعة في 02 / 1966 بالجزائر.
- الدورة الخامسة في 11 / 1967 بتونس.
- الدورة السادسة في 07 / 1970 بالرباط.
- الدورة السابعة في 05/ 1975 بالجزائر.
- الدورة الثامنة في 05 / 1989 بالجزائر.

ومن تاريخ هذه الدورات يبدو جليا سوء تنظيم وتلقائية هذه الاجتماعات وكأنها تأتي ارتجالية وحسب الأدوار السياسية وما يميز هذه الاجتماعات كذلك هو عدم خروجها بنتائج وحتى لو خرجت لا تتعدى الوثائق التي دونت عليها أي مجرد تصريحات لا أكثر.[1]

[1] – د.مصطفى عمر التير، لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة؟ مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، العدد22، يونيو2005، http//www.uluminsania.com/

2.4- اللجنة الاستشارية المغاربية القارة:

أنشئت بموجب بروتوكول الاتفاق المبرم بتونس في 10 / 1964 التي صادق عليها مجلس وزراء الاقتصاد وظلت بدون مقر إلى 1966 أين تجد من تونس مقرًا لها وهي هيئة استشارية ذات صبغة حكومية تتألف من ممثلين ينوبون عن الحكومات وبصفة أخص ينوبون عن وزارات الاقتصاد بحيث أن كل مثيل حكومة في اللجنة إنما ينوب عن وزير الاقتصاد وبمثله وحده دون سائر الوزراء وكثيرًا ما يكون موظف سامي في وزارة الاقتصاد أو الصناعة أو التخطيط تتلخص مهمة اللجنة في درس جملة القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي ألمغاربي وتقديم التوصيات بما يحسن اتخاذه فيها من إجراءات ويقوم بإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية الممهدة لهذا التعاون بعد أن يكون مجلس الوزراء قد صادق عليها [1].

3.4- مركز الدراسات الصناعية:

مؤسسة مغاربية مختصة أنشئت في 1967/11 بموجب اتفاق الوزراء ووقع تركيزها بالعاصمة طرابلس ثم انتقل إلى طبنجة بعد انسحاب ليبيا في 1970 بين المؤسسات المغاربية. فالمركز مكلف بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في نطاق التنسيق بين مخططات التنمية لبلاد المغرب. وقد يعهد إليه بإنجاز دراسات اقتصادية لجهة ما أو لقطاع أو لأي مشروع صناعي معين بطلب من اللجنة الاستشارية أومن مؤسسة صناعية مغاربية وللمركز صلاحيات تتعلق بتجميع المعلومات والبيانات الإحصائية عن الصناعات والاقتصاديات المغاربية وبثها لدى المحتاجين لاستخدامها.

[1] – مصطفى الفيلالي، مرجع سابق ص 67.

ويشرف على المركز مجلس إدارة مكون من 03 نواب عن كل حكومة وتكون لأحدهم صلاحيات الربط بين المركز وبين المصالح الإدارية الوطنية.

4.4- اللجان الفنية المختصة:

تستعين اللجنة الاستشارية القارة في كل ميدان نختص بأهل الخبرة والمسؤولية داخل الأجهزة القطرية سواء كانوا داخل المصالح الإدارية الكبرى أو على رأس المؤسسات العامة فتؤلف بينهم لجنتا قطاعين مختصة يشارك فيها من جانب الإدارة المديرون رؤساء المصالح الكبرى ومن جانب المؤسسات العامة الرؤساء المديرون العامون وتضبط هذه اللجنة برنامجها السنوي وتختار المشاريع المصطلح على دراستها في مرحلة أولى درسا يرفض في التطبيق وتتولى اللجنة الاستشارية المشرفة على اللجان المختصة تقديم هذه المشاريع إلى مجلس وزراء الاقتصاد والحصول على موافقته لإنجاز وتسخير الوسائل البشرية والمادية لذلك [1].

خامساً- صعوبات وتحديات اتحاد المغرب العربي:

يعاني الاتحاد منذ نشأته من أسباب القصور أو اللامبالاة والخلافات التي حدت من اندفاعه وشلت في معظم الأحيان أعماله ويتجلى ذلك في الأمور التالية:

1.5- الإكثار من الاتفاقات والتأخر في التصديق عليها أو التهرب من تنفيذها:

قد تم الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر في عام 1992 وإنشاء سوق زراعية مغاربية ووحدة جمركية في 1995 وصولاً إلى إنشاء سوق مغاربية

[1]- **مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية**، المركز الجامعي بورقلة العدد 1 – 1997.

مشتركة في 2004 وتم الاتفاق كذلك على رفع الحواجز أمام تنقل الأشخاص والسلع، وعلى الدخول في مرحلة التكامل الاقتصادي [1].

2.5- الخلافات المتعلقة برئاسة الاتحاد:

فالتنافس والتدافع لنيل شرف الرئاسة الذي كاد أن يتحول إلى أزمة سياسية في 1989 انقلب إلى نقيضه في عام 1995 عندما أصبحت الأزمة تتمثل في عدم توفر مرشح للرئاسة بعد أن أعلن الزعيم الليبي معمر القذافي بصورة مفاجئة رفضه هذا المنصب الذي يؤول إليه آليا بحكم النظام المعمول به في الاتحاد (تداول الرئاسة حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء) وقد فسر موقفه باختلافه العميق مع شركائه في الاتحاد حول الموقف مع العدو الصهيوني والحضر الدولي المفروض عليه.

3.5- الخلاف حول قضية الصحراء الغربية:

ففي أواخر عام 1995 تفجر هذا الخلاف بين المغرب والجزائر وأعلن المغرب تجميد نشاط الاتحاد واتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في تلك القضية بسبب رسالتها إلى مجلس الأمن في 1995/12/06 وقيامها بلقاءات مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وتنصيب نفسها طرفا معنيا مباشرة بالنزاع على تلك الصحراء كما اعتبر المغرب أن تدخل الجزائر أدى إلى إجهاض مخطط التسوية لحل النزاع (أي مشروع الاستفتاء حول تقرير المصير الذي سيتم تحت إشراف الأمم المتحدة) وإلى دعم موقف البوليزاريوو خلال تبادل الاتهامات بين الطرفين فضلت الدول الثلاث الأخرى التزام الصمت.

[1] - الأستاذ محمد حسنين هيكل، **الخليج العربي مكشوف، تداعيات تفجيرات نووية في شبه القارة** الهندية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص:8.

4.5- فتور العلاقات بين الأعضاء وتدهور الأوضاع فيها:

فالعلاقات بين الأعضاء تمر إجمالا بمرحلة تتسم بالفتور والجفاء وعدم الاستقرار، وأحيانا بالتوتر ونلحظ ذلك بين ليبيا وموريتانيا بسبب تطبيع علاقات هذه الأخيرة مع العدو الصهيوني وبين ليبيا والجزائر بسبب استمرار الأولى في تقديم الدعم إلى الفئات المطالبة بالانفصال عن مالي المجاورة للجزائر وبين تونس والجزائر بسبب خشية الأولى انتقال عوامل العنف إلى أراضيها ومن جهة ثانية فإن أزمة الحصار على ليبيا جعل هذه الأخيرة مشغولة عن الاتحاد بالإضافة إلى التدهور الأمني الذي عرفته الجزائر مما جعلها عاجزة من أداء دور فعال لتعزيز مسيرة الاتحاد وانشغال موريتانيا بمشاكلها الداخلية.

ويبدو أن الحافز أو الحل لدى هؤلاء الزعماء لم يكن باتجاه المتحد الإقليمي ألمغاربي بل باتجاه المجموعة الأوروبية والغريب في الأمر أن كل دولة من دول الاتحاد تسعى حاليا على قدم وساق وبصفة منفردة للانخراط في الاتحاد الأوروبي أوفي التكتل الأورو-متوسطي التي يعلقون عليها أمالاً كبيرة أكثر من اللازم ولكن هناك أحداث من شأنها أن تحطم أمال الرؤساء المغاربة:

- **الحدث الأول**: انهيار المعسكر الاشتراكي مما أدى إلى اشتداد تنافس دول أوروبا الوسطى والشرقية على تقديم طلبات الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي وما ينجم عنه من عرقلة مسيرة الاتحاد بسبب الاختلاف في المستويات الاقتصادية لهته الدول وبالتالي يؤخر قيام الولايات المتحدة الأوروبية.
- **الحدث الثاني**: انضمام دول أوروبا الجنوبية (إسبانيا، البرتغال، اليونان) إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وفتح السوق الأوروبية أمام صادراتها الزراعية على حساب الصادرات المغاربية.
- **الحدث الثالث**: بلوغ الاتحاد مرحلة متقدمة من التطور والتماسك جعلت من زعمائه يحصنونه بستار جمركي مما يؤدي إلى صعوبات متزايدة بالتصدير

إلى أوروبا سواء كانت منتجات أو يد عاملة سواء مغاربية أو عربية إلى الأسواق الأوروبية.

رغم كل هذه الصعوبات لم تزل دول المغرب العربي تسير في طريق التفاوض منفردة مع المجموعة الأوروبية علهم يحسنون موقعهم على بعضهم البعض.

وعليه فإن المغرب العربي في سعيه الحثيث للحداثة والتقدم الاقتصادي بحاجة إلى طاقات بشرية واستثمارات مالية وهذه الأمور متوافرة في المشرق العربي المهيأ والمستعد للتفاعل والتضامن والاندماج مع المغرب العربي فهناك على سبيل المثال رساميل عربية تطوف في الأسواق العالمية أو تقبع في خزائن المصارف والشركات الأجنبية وتبلغ أكثر من 700 مليار دولار ولو وظف قسم منها في نهضة المغرب الكبير المتحد والأمن والمستقر لتحسنت أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية واستغنى عن مد اليد إلى الخارج.

الخاتمة:

كما ذكرنا أن العالم كله يتجه نحو إستراتيجية التكتل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ولكن هناك تفاوت واختلاف في أشكال التكتلات وفي مستويات ومراحل تحقيق هذه التكتلات وحتى اختلاف في توجهاتها المستقبلية وغايتها النهائية،إن التكامل الاقتصادي ألمغاربي يحتاج إلى شروط موضوعية لإنضاجه ولمؤسسات فاعلة لإدارته ومتابعته، ولرجال يؤمنون بأهميته لمستقبل منطقتهم وأجيالها القادمة، متجاوزين العراقيل والصعوبات الظرفية، واضعين نصب أعينهم أن هذا العمل يحتاج إلى تطبيق مرحلي متدرج يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد، وتباين ظروفه وإمكانياته، إن المغرب العربي– وكذا العالم العربي– لا يعاني من نقص الموارد الطبيعية أو البشرية أو إمكانياته

المادية، ولكنه يعاني من تشتت هذه الموارد وسوء استخدامها وتناقض سياسات الاستفادة منها.

التوصيات: يوصي الباحث بما يلي:

1. تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية.
2. الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.
3. أخذ العبر من الدول التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للأزمات المالية الاقتصادية والسياسية.
4. تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي.

المراجع المعتمدة في إعداد البحث:

1- د.محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة**، العدد 258، فبراير 1992، ص ص:28-30.

2-محمد الشكري، **التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية 08/07/نوفمبر 2007 دولة قطر

3 د.مصطفى عمر التير، **لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة؟** مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، العدد22، يونيو 2005، http//www.uluminsania.com/

4- الأستاذ محمد حسنين هيكل، **الخليج العربي مكشوف، تداعيات تفجيرات نووية في شبه القارة** الهندية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.

5- د. هانس -بيترمانرتين وهارولد شومان: "**فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية** " ترجمة عدنان عباس علي سلسلة عالم المعرفة الكويت 1998.

6- د.إبراهيم خليل العلاف، **الشرق الأوسط.. الشرق الأوسط الجديد.. والشرق الأوسط الكبير رؤية تاريخية سياسية**، مجلة علوم إنسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة، العدد 27، مارس آذار 2006.

7- د. سعيد اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**، دار نهضة مصر، القاهرة، عام 2004.

8- د. مصطفى الفيلاني: "**المغرب العربي نداء المستقبل** " دار سراس للنشر 1988.

9- د. برهان غليوم، **حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية**، ورقة قدمت إلى ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

10- د.نادية مصطفى، **التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، دراسات التحديات تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل (3) رابطة الجامعات**، جامعة الأزهر، القاهرة، 2000.

11- إحصائيات صندوق النقد الدولي:" **التقرير السنوي للتنمية لعام** 1990.

12- د.مجدي حماد، جامعة الدول العربية، **مدخل إلى المستقبل، عالم المعرفة**، العدد299، يناير 2004م،

13-http//www.maghrebarabe.org/ar/marrakech.cfh

14- http//www.maghrebarabe.org/ar/declaration.cfm.

15 - **مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية**، المركز الجامعي بورقلة العدد 1 – 1997.